

Distr.: General
6 May 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل فيما يلي تقريراً يقدم لمحة عامة عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200516 190516 16-07158 (A)



الحالة والتوقعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

موجز

لقد زاد تباطؤ النمو الواضح في المنطقة حدة خلال السنوات الخمس الماضية، ويتضح ذلك من خلال أسوأ أداء في النمو الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٩. وقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وانعكس ذلك في تراجع نسبته ١,٦ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وإضافة إلى العناصر المحددة للأداء الاقتصادي في كل بلد، تعكس هذه النتيجة الإقليمية عوامل خارجية من قبيل الانخفاض في النمو العالمي وأسعار السلع الأساسية وعدم اليقين والتقلب في الأسواق المالية الدولية.

وعلى الرغم من تضيق الفجوة من الناحية الاسمية، فقد اتسع نطاق العجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليلغ ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مقيسا بالدولار. ومع انتشار عدم اليقين والتقلب في الأسواق المالية على مدار السنة، فإن التدفقات المالية التي تلقتها المنطقة في عام ٢٠١٥ لم تكن كافية لتغطية العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتعيّن سحب احتياطات دولية لسد الفجوة.

ورغم ضعف الطلب الخارجي، فإن صافي الصادرات كان له أثر إيجابي على النمو بسبب انخفاض حجم الواردات. وفي مقابل ذلك، فقد أثر الطلب المحلي سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انكمش كل من الاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وعلى غرار النشاط الاقتصادي العام، فقد تباينت مختلف مكونات الطلب الكلي تباينا حادا بحسب المنطقة دون الإقليمية. وفيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان أداء أمريكا الجنوبية هو الأسوأ (انكماش بنسبة ١,٧ في المائة) وأداء أمريكا الوسطى هو الأفضل (توسع بنسبة ٤,٤ في المائة).

وارتفع متوسط معدل التضخم، مع تباين الأنماط بين شمال المنطقة وجنوبها. وساعد انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية في الأسواق الدولية على إبطاء التضخم في أمريكا الوسطى، في حين أدى انخفاض قيمة العملات إلى زيادة التضخم في أمريكا الجنوبية.

وخلافا للنمط السائد في عام ٢٠١٤، فقد أدى الانخفاض في معدل العمالة إلى زيادة معدل البطالة، في حين تفاقم تدهور تكوين العمالة. وسجل متوسط الأجور الحقيقية زيادة طفيفة، مما يعكس تدهور ظروف العمالة عموما وتباين اتجاهات التضخم.

وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، تواجه جميع بلدان أمريكا اللاتينية حالات عجز مالي، رغم أن الإيرادات الضريبية ومستويات الإنفاق قد كانت أعلى بكثير في عام ٢٠١٥. ومن حيث المتوسط، فقد أعلنت الحكومات المركزية في عام ٢٠١٥ عجزا أوليا قدره ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وعجزا عاما (بما في ذلك مدفوعات فوائد الدين العام) مقداره ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد الجبهة النقدية وأسعار الصرف، فقد تآكل الحيز السياسي المتاح لبعض المصارف المركزية، وتقلصت، من ثم، إجراءاتها، نتيجة للتغيرات في الظروف الدولية، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية وتزايد التقلبات في الأسواق المالية الدولية، مما أدى إلى انخفاض حاد لعملات بعض البلدان، إلى جانب اتجاهات الأسعار المحلية. وقامت عدة بلدان بإصلاحات لنظمها المالية بغية استكمال السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف.

وفي عام ٢٠١٦، لم ينتعش اقتصاد المنطقة ككل، وذلك على خلفية الضعف المستمر في الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ٠,٦ في المائة عموما، مع أن أداءفرادى البلدان يُتوقع أن يتباين تباينا شديدا.

مقدمة

١ - في عام ٢٠١٥، شهدت المنطقة ككل أسوأ تباطؤ في نموها منذ عام ٢٠٠٩، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة فيما بينفرادى البلدان. وقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وانعكس ذلك في تراجع نسبته ١,٦ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتُعزى هذه النتيجة إلى حد كبير إلى الظروف الخارجية غير المؤاتية التي تتسم بنمو عالمي ضعيف وبتجارة عالمية أشد ضعفا تقودها الصين، وبهبوط مستمر في أسعار السلع الأساسية، وبتقلبات شديدة في الأسواق المالية الدولية. وقد أدت عوامل محلية محددة دورا كبيرا في التنوع الذي أظهره الأداء الاقتصادي لفرادى البلدان، ففي حين أن هذا الأداء قد تباين، عموما، تباينا حادا بحسب المنطقة دون الإقليمية، حيث شهدت البلدان الواقعة في جنوب المنطقة بوضوح أداء أسوأ من البلدان الواقعة في شمالها.

٢ - واتسع نطاق العجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليلغ ٣,٣ في المائة. ورغم ضعف الطلب الخارجي، فإن صافي الصادرات كان له أثر إيجابي على النمو بسبب انخفاض حجم الواردات. وفي مقابل ذلك، فقد أثر الطلب المحلي سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انكمش كل من الاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وساعد انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية في الأسواق الدولية على إبطاء التضخم في أمريكا الوسطى، في حين أدى انخفاض قيمة العملات إلى زيادة التضخم في أمريكا الجنوبية. وخلافا للنمط الذي كان سائدا في عام ٢٠١٤، فقد أدى الانخفاض في معدل العمالة إلى زيادة معدل البطالة، في حين تفاقم تدهور تكوين العمالة.

٣ - وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، تواجه جميع بلدان أمريكا اللاتينية حالات عجز مالي، رغم أن الإيرادات الضريبية ومستويات الإنفاق قد كانت أعلى بكثير في عام ٢٠١٥. وعلى صعيد الجبهة النقدية وأسعار الصرف، فقد تآكل الحيز السياسي المتاح لبعض المصارف المركزية، وتقلصت، من ثم، إجراءاتها، نتيجة للتغيرات في الظروف الدولية، مما أدى إلى ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية وتزايد التقلبات في الأسواق المالية الدولية، مما أدى إلى انخفاض حاد لعملات بعض البلدان، إلى جانب اتجاهات الأسعار المحلية.

٤ - وفي عام ٢٠١٦، لم ينتعش اقتصاد المنطقة ككل، ومن المتوقع، على خلفية الضعف المستمر في الاقتصاد العالمي، أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ٠,٦ في المائة عموما، مع أنه يُتوقع أن يتباين أداء فرادى البلدان تباينا شديدا.

ألف - القطاع الخارجي

٥ - لقد تراجع النمو الاقتصادي العالمي من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو انخفاض مقداره ٠,٢ بالنقاط المئوية، مما أدى إلى تباطؤ حاد في التجارة العالمية. ويكمن وراء هذه النتيجة تباطؤ النمو في الاقتصادات النامية، حيث انخفض النمو من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، ولا سيما في الصين، التي ازداد نموها بنسبة أقل من ٧ في المائة للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ (٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٥). وخلافا لذلك، فبينما لا يزال اقتصاد البلدان المتقدمة النمو يتوسع بخطى أبطأ كثيراً مما عليه الحال في العالم النامي، فقد زادت وتيرة توسعه في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع النمو في تلك البلدان من ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥.

٦ - وانعكست الانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم على متوسط الأسعار التي تصدر بها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منتجاتها. ونظراً لأن حصة كبيرة من صادرات المنطقة تعد سلعاً أساسية، فإن لانخفاض أسعار معظم هذه المنتجات أثراً كبيراً على أسعار صادراتها. ويبين الجدول ١ أوجه التباين في الرقم القياسي لأسعار السلع الأساسية التصديرية في أمريكا اللاتينية^(١)، حيث انخفض الرقم القياسي العام بنسبة ٢٩ في المائة من مستواه في عام ٢٠١٤. وقد قاد النفط هذا الانخفاض، حيث فقد ٤٧ في المائة من أسعاره، تليه المعادن والفلزات، حيث انخفضت أسعارها بنسبة ٢٣ في المائة، والمنتجات الزراعية، التي انخفضت أسعارها بنسبة ١٦ في المائة.

٧ - ومن المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الأساسية مرة أخرى في عام ٢٠١٦، وإن كان ذلك بمستوى أقلّ حدة مما كان عليه في عام ٢٠١٥، ويُتوقع، من ثم، أن تتدهور أسعار صادرات السلع الأساسية عموماً مرة أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (انظر الجدول ١)^(٢).

(١) تُكوّن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذا الرقم القياسي لأسعار سلع التصدير في المنطقة، حيث يُحسب ترجيح مجموعات المنتجات بحسب حصتها في سلة الصادرات الإقليمية.

(٢) لأنه، حتى وإن حدث شيء من الانتعاش في المستويات الحالية، لن يكون ذلك كافياً عموماً لتحقيق تغيير إيجابي في متوسط الأرقام القياسية لعام ٢٠١٦ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٥.

الجدول ١
أمريكا اللاتينية: التباين السنوي في مؤشر أسعار السلع الأساسية التصديرية، ٢٠١٥^(أ)
و ٢٠١٦^(ب)
(بالنسب المئوية)

٢٠١٦	٢٠١٥	
٥-	١٦-	المنتجات الزراعية
٦-	١٨-	الأغذية والمشروبات المدارية ومنتجات البذور الزيتية
٥-	١٥-	الغذاء
٨-	٢١-	المشروبات المدارية غير الروحية
٧-	٢٢-	الزيوت ومنتجات البذور الزيتية
٣-	٦-	الحراجه والمواد الخام الزراعية
١١-	٢٣-	المعادن والفلزات
٢٢-	٤٢-	الطاقة
٢٥-	٤٧-	النفط الخام
١٧-	٢٧-	المشتقات المالية
١٣-	١٨-	الفحم
١٧-	٤٠-	الغاز الطبيعي
١٣-	٢٩-	مجموع السلع الأساسية
٦-	١٩-	مجموع السلع باستثناء الطاقة

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام قدمتها شركة بلومبرغ والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست.

(أ) تقديرات.

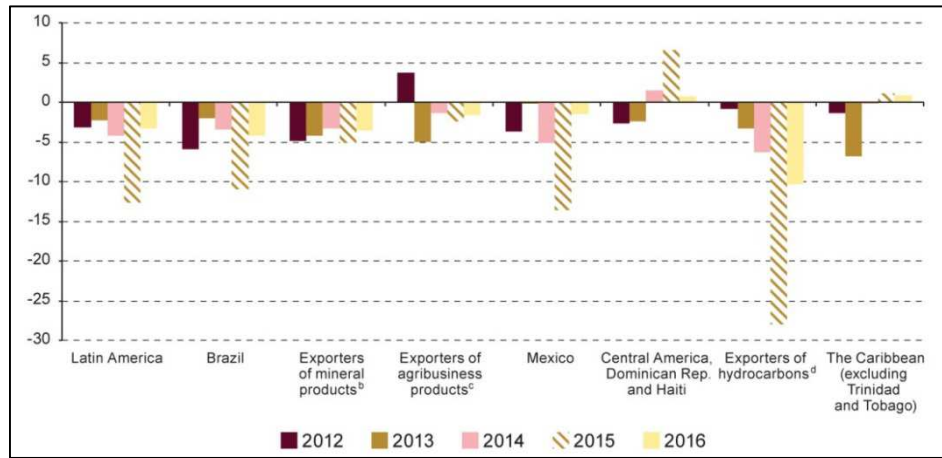
(ب) توقعات.

٨ - أثر انخفاض أسعار السلع الأساسية على معدلات التبادل التجاري لكل بلد باختلاف الوزن الترجيحي للمنتجات المختلفة في سلال الصادرات والواردات الخاصة بكل منها. وبالنسبة للمنطقة ككل، يقدر أن معدلات التبادل التجاري قد تدهورت بنسبة تقارب ١٣ في المائة في عام ٢٠١٥، مما يجعل هذه السنة هي السنة الرابعة للتدهور على التوالي (انظر الشكل ١).

الشكل ١

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان وتجمعات قطرية مختارة): معدل التغير في معدلات التبادل التجاري، ٢٠١٢-٢٠١٦^١

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) الأرقام لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ عبارة عن تقديرات وتوقعات، على التوالي.

(ب) بيرو وشيلي.

(ج) الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي.

(د) إكوادور، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكولومبيا.

٩ - واستفادت بلدان أمريكا الوسطى، إلى جانب الجمهورية الدومينيكية وهايتي، من انخفاض أسعار منتجات الطاقة، التي تعد من كبرى البلدان المستوردة الصافية لها. وبالنسبة لهذه المجموعة، تحسنت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٧ في المائة. وحدث الأمر نفسه في البلدان المستوردة للأغذية والوقود في منطقة البحر الكاريبي (وهي عموما جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي باستثناء ترينيداد وتوباغو)، حيث ارتفعت معدلات التبادل التجاري بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٠ - وفي مقابل ذلك، قد كانت البلدان الأكثر تضررا من اتجاه أسعار التجارة الخارجية خلال السنة هي البلدان التي تتركز صادراتها أساسا في الهيدروكربونات (إكوادور، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا)، لأن معدلات التبادل التجاري قد انخفضت بنسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي البرازيل، انخفضت معدلات التبادل التجاري بنسبة ١١ في المائة، وذلك لأن سلة صادراتها ترجح بها

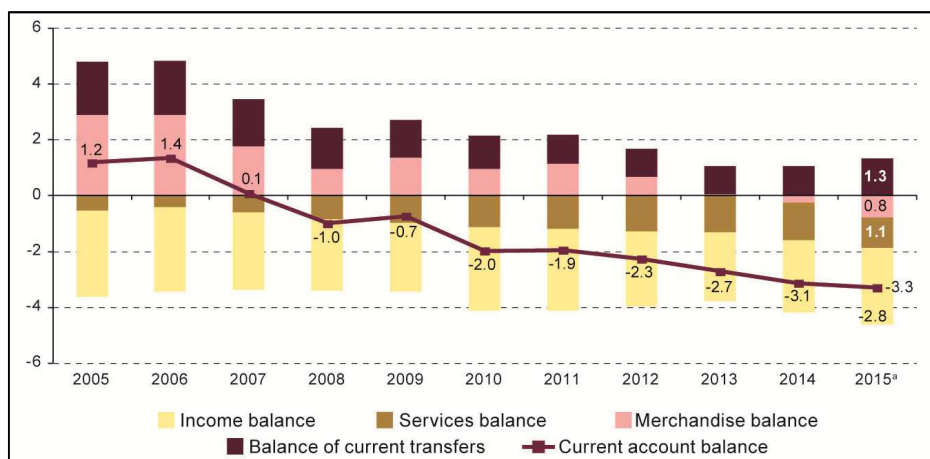
بعض المنتجات التي انخفضت أسعارها بشدة هذا العام (الفلزات، ولا سيما الحديد، التي هبطت بنسبة ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٥؛ والأغذية، كفول الصويا والسكر، التي انخفضت بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة). وفي المكسيك، تراجعت معدلات التبادل التجاري بنسبة ١٤ في المائة: رغم أن هذا البلد يصدر أساسا المصنوعات إلى سوق الولايات المتحدة، فهو أيضا مصدر صاف للنفط الخام، وقد تعرضت أسعار صادراته من ثم لصدمة كبرى. وفي البلدان التي تتركز صادراتها في المعادن والفلزات انخفضت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٥ في المائة، وانخفضت في المجموعة التي تصدر منتجات زراعية بنسبة ٢ في المائة. وفي عدد من هذه البلدان، قابل انخفاض أسعار الصادرات جزئيا انخفاض أسعار وارداتها من منتجات الطاقة، وبالتالي خفّت حدة تدهور معدلات التبادل التجاري.

١١ - وتحسن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالمنطقة في عام ٢٠١٥ بالقيمة الاسمية، حيث ضاق نطاقه من ١٨٣ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة إلى ١٦٠ بليون دولار. ولكن هذا التحسن قابله انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مقبوسا بالدولار، ومن ثم، فقد زاد نطاق العجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ ليبلغ ٣,٣ في المائة، أي بزيادة عُشري نقطة مئوية عن الفجوة المسجلة في السنة الماضية (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢

أمريكا اللاتينية (١٩ بلدا): الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحسب العنصر، ٢٠١٥-٢٠٠٥

(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) أرقام عام ٢٠١٥ عبارة عن تقديرات، حيث لم تنشر جميع البلدان بيانات السنة كاملة.

١٢ - ومن بين عناصر الحساب الجاري، هبط الميزان التجاري للسلع هبوطا كبيرا جدا من عجز قدره ١٤ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ إلى فجوة تبلغ ٣٨,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي يشهد فيها هذا الحساب عجزا، وهي حالة لم يسبق لها مثيل منذ عام ٢٠٠١. وهذا التدهور في الميزان التجاري للسلع يعكس انخفاضا حادا في قيمة صادرات المنطقة (التي هبطت بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠١٥)، وانخفاضا في قيم الواردات (١١,٥ في المائة)، لم يكن حجمهما المطلق كافيا لمقابلة انخفاض الصادرات في عام ٢٠١٥.

١٣ - ويُفسّر انخفاض الصادرات أساسا بالانخفاض البالغ ١٩,٥ في المائة في أسعار صادرات أمريكا اللاتينية. وفي المقابل، يعكس الانخفاض في قيمة الواردات هبوطا نسبته ٨ في المائة في الأسعار، ويعزى ذلك أساسا إلى منتجات الطاقة، وتقلص نسبته ٤ في المائة في الأحجام، نظرا إلى مستوى النشاط المعتدل في عدد من اقتصادات المنطقة (انظر الشكل ٣).

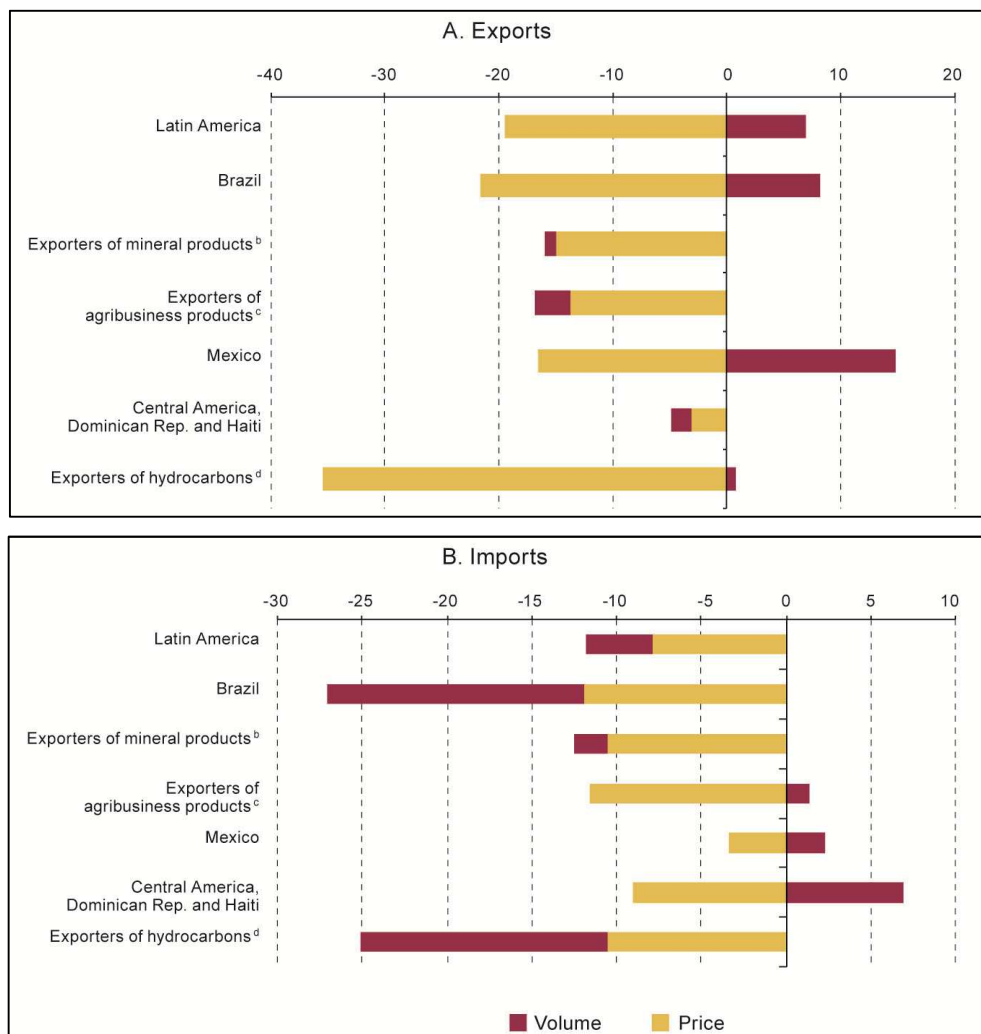
١٤ - وقد تحسن الميزان التجاري في الخدمات تحسنا كبيرا، من عجز قدره ٧٨,٥ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ إلى عجز قدره ٥٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥. ويعزى هذا التحسن في نتائج عام ٢٠١٤ أساسا إلى انخفاض في واردات خدمات النقل، المتصلة بحجم أصغر من واردات السلع المذكورة أعلاه. وكان هناك أيضا حجم أصغر من الصادرات في حساب السفر نتيجة لانخفاض قيمة عدة عملات في المنطقة. وانكمشت الخدمات الأخرى ككل، نتيجة لانخفاض معدل النشاط في المنطقة خلال السنة، مما أسهم في انخفاض التدفقات الصافية إلى خارج حساب السفر.

١٥ - وأظهر حساب التحويلات الجارية فائضه المعتاد في عام ٢٠١٥، حيث تحسن بالفعل مقارنة بأداء السنة السابقة من ٦٢,٦ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ إلى ٦٤,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى الاتجاه الإيجابي للتحويلات المالية للمهاجرين، وهي العنصر الرئيسي في فئة التحويلات الجارية. وتشكل التحويلات المالية مصدرا هاما للتمويل بالنسبة لعدة بلدان في المنطقة، بما فيها السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس. وفي عام ٢٠١٥، ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، زادت التحويلات المالية للمهاجرين بنسبة ٦ في المائة في المتوسط مقارنة بالسنة السابقة^(٣). وقد انعكس تأثير التحسن في سوق العمل في الولايات المتحدة في زيادة في التحويلات المالية إلى المكسيك (٥ في المائة) وعدد من بلدان أمريكا الوسطى (١٣ في المائة في حالة غواتيمالا، و ٨ في المائة بالنسبة لهندوراس) في عام ٢٠١٥. وفي هذه البلدان، أعطت التحويلات المالية دفعة كبيرة للطلب المحلي، كما أدت، من ثم، دورا كبيرا في نمو حجم الواردات.

(٣) تمثل الأرقام المبلغ التراكمي لعام ٢٠١٥ حتى الشهر الذي تتوفر معلومات عنه لكل بلد.

الشكل ٣
أمريكا اللاتينية (مجموعات قطرية مختارة): معدل التغير في التجارة الدولية، من حيث
الحجم والأسعار، ٢٠١٥^(أ)

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) الأرقام المعروضة هي أرقام أولية.

(ب) بيرو وشيلي.

(ج) الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي.

(د) إكوادور، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكولومبيا.

١٦ - وأخيراً، وكما هو مبين في الشكل ٢، شهد حساب الدخل أكبر عجز في الحساب الجاري وهو مصدر أكبر تدفقات من الأموال الصافية إلى خارج المنطقة. ويتألف العنصر الرئيسي لهذا الحساب من تحويل شركات الاستثمار المباشر الأجنبي لأرباحها إلى الشركات الأم بالخارج (يمثل متوسط هذه التدفقات نحو ٧٠ في المائة من حساب الإيرادات)؛ ولكنه يشمل أيضاً الفوائد على الديون الخارجية، ضمن بنود أخرى.

١٧ - وفي عام ٢٠١٥، تحسن حساب الدخل بما يزيد على ١٩ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة، من عجز قدره ١٥٣ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى عجز قدره ١٣٤ بليون دولار هذه السنة. ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض في تدفقات الأموال إلى الخارج التي تمثل إعادة الأرباح إلى الشركات الأم. وقد أدى الاتجاه السلبي لأسعار الصادرات في المنطقة، مقترنا بتدهور أسعار السلع الأساسية، إلى تآكل أرباح الشركات عبر الوطنية المنشأة في المنطقة؛ ونتيجة لذلك، انخفضت أيضاً نسبة الأرباح التي تحولها الشركات إلى شركاتها الأم.

١٨ - وفي عام ٢٠١٥، انخفضت التدفقات المالية إلى البلدان الناشئة ككل، بسبب عدم اليقين والتقلب اللذين سادا في الأسواق المالية على مدار السنة^(٤). ولم تكن أمريكا اللاتينية محصنة ضد هذا الواقع، وقد بلغ، في عام ٢٠١٥، صافي تدفق الموارد المالية إلى المنطقة - أي رصيد الحسابات الرأسمالية والمالية لميزان المدفوعات - ما مجموعه ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم يكن كافياً لتمويل العجز البالغ ٣,٣ في المائة في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي تمويلاً كاملاً. ونتيجة لذلك، فقد استخدمت المنطقة ككل احتياطات دولية تصل إلى ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية النقص^(٥).

١٩ - وفي إطار الحساب المالي، كان هناك عدد من الاتجاهات المثيرة للاهتمام، من قبيل سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي، الذي يشكل التدفق المالي الرئيسي بالنسبة للمنطقة ككل، وبلغ في عام ٢٠١٤ حوالي ١٣٧ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة^(٦). وفي عام ٢٠١٥، انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٧ في المائة تقريباً من مستوى السنة السابقة. ورغم أن استثمارات الشركات العابرة لأمريكا اللاتينية في الخارج

(٤) في النصف الأول من عام ٢٠١٥، كان الوضع في اليونان أحد العوامل التي أسهمت في عدم استقرار الأسواق، في حين أن النصف الثاني من السنة قد تأثر بالأحداث المالية في الصين.

(٥) يشمل رصيد رأس المال والحساب المالي لميزان المدفوعات فئة "الخطأ والسهو".

(٦) تتواءم الأرقام المستعملة، حيثما أمكن، مع الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. وبالنسبة لبلدان أخرى، تعكس البيانات الطبعة الخامسة من الدليل.

قد انخفضت، فقد كان تراجع استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة أكثر حدة، مما أدى إلى انخفاض في التدفقات الصافية لهذا النوع من الاستثمار^(٧).

٢٠ - وتراجع أيضا بصورة حادة صافي التدفقات الواردة إلى المنطقة من رؤوس أموال الحافظات واستثمارات أخرى - وهي أساسا استثمارات في السندات والأسهم - من مستويات السنة السابقة. وفي عام ٢٠١٤، بلغت هذه التدفقات ١٠٢,١ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة، إلا أنها انخفضت في عام ٢٠١٥ بنسبة ٧٣ في المائة لتبلغ ٢٧,٣ بليون دولار فقط.

باء - النشاط الاقتصادي

٢١ - لقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وانعكس ذلك في تراجع نسبته ١,٦ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يدع هذا الأداء، وهو الأضعف منذ عام ٢٠٠٩، مجالا للشك في أن تباطؤ النمو الواضح في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية قد ازداد حدة.

٢٢ - وعكس انكماش النشاط الاقتصادي على الصعيد الإقليمي تراجع اقتصادات أمريكا الجنوبية، التي مضت، كمجموعة، من نمو قدره ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى انكماش قدره ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد تأثر أداء المنطقة دون الإقليمية تأثرا كبيرا بالنمو السالب الذي أعلنت عنه البرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية في عام ٢٠١٥.

٢٣ - وشهدت الاقتصادات الناطقة بالإنكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي ارتفاعا طفيفا في النمو، من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٥، على الرغم من آثار الكوارث الطبيعية على بعض هذه البلدان. وقد عانت دومينيكا، في المقابل، من آثار حادة على نحو كافٍ لإحداث انكماش تام في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥.

٢٤ - وقد أحرز النشاط الاقتصادي في اقتصادات أمريكا الوسطى والمكسيك قوة دفع في عام ٢٠١٥. وارتفع معدل النمو من ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ في أمريكا الوسطى، ومن ٢,٢ في المائة إلى ٢,٥ في المائة في المكسيك.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمناطق دون الإقليمية، فقد أخذ إسهام اقتصادات أمريكا الجنوبية في نمو المنطقة عموما يتقلص منذ عام ٢٠١١، وإن ظل ثابتا خلال السنوات الثلاث الأخيرة،

(٧) لا تزال المعلومات المتعلقة بالحسابات المالية غير متاحة حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٥ بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية أو دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

إذا استُثِنت البرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية من التقديرات. وشهدت بلدان أمريكا الوسطى المنطقة بالإنكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي زيادة في إسهامها في النمو. وقد أخذ إسهام البرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية اتجاهها سالباً.

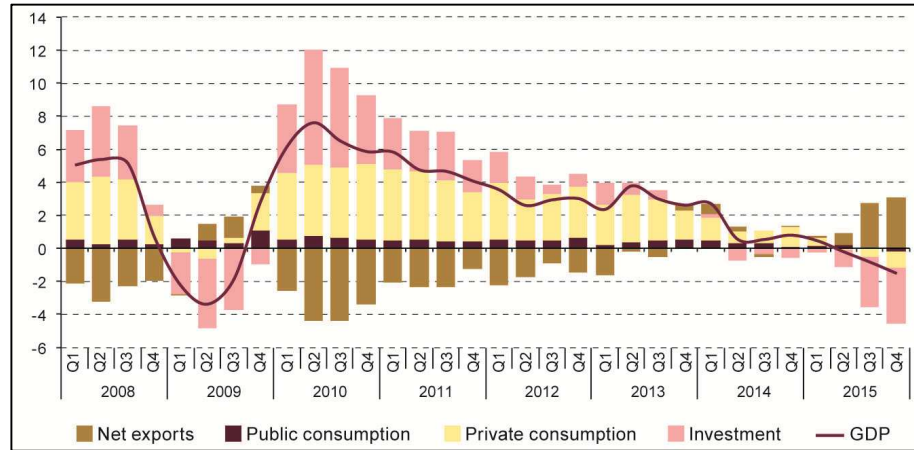
٢٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، انخفض الطلب المحلي بنسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، حيث حدث تراجع في الاستهلاك الخاص (-٠,٤ في المائة) وفي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (-٥,٣ في المائة)، وحدثت مكاسب هامشية في الاستهلاك العام (٠,٨ في المائة). وقد تدهور إسهام الاستهلاك الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة على مدار السنة وأصبح سالباً في النصف الثاني - وهي حالة لم تحدث منذ الأزمة المالية الدولية عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، يبدو أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في أمريكا اللاتينية قد تقلص طيلة عام ٢٠١٥، حيث مرت عليه سبعة فصول متتالية من الانكماش (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤

أمريكا اللاتينية: تغير الناتج المحلي الإجمالي وإسهامه في نمو مكونات الطلب الكلي

الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٥

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٢٧ - وعلى غرار النشاط الاقتصادي العام، فقد تباينت مكونات الطلب الكلي تبايناً حاداً بحسب المنطقة دون الإقليمية. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بأرقام عام ٢٠١٤، قد تقلص الاستهلاك الخاص بنسبة ١,٨ في المائة في أمريكا الجنوبية، ولكنه ارتفع بنسبة ٣,٤ في المائة

في أمريكا الوسطى. وبالمثل، فقد كان الاستهلاك العام شبه راكد في أمريكا الجنوبية، بنسبة ٠,٤ في المائة، ولكنه ارتفع بنسبة ٢,٤ في المائة في أمريكا الوسطى.

٢٨ - وانخفض تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بنسبة ٥,٣ في المائة في أمريكا اللاتينية، مما يعكس انخفاضاً شديداً (-٨,٦ في المائة) في اقتصادات أمريكا الجنوبية، ولكنه ارتفع بنسبة ٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ في أمريكا الوسطى وبنسبة ٤,٧ في المائة في المنطقة دون الإقليمية التي تتألف من أمريكا الوسطى والمكسيك.

٢٩ - وقد أدت سبعة أرباع من التراجع في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ابتداء من الربع الثاني من عام ٢٠١٤، إلى خفض حصة هذا المتغير في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥ نقطة مئوية، من ٢١,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٠,٠ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٠ - وانعكس ضعف الطلب المحلي في انخفاض نسبته ٢,٢ في المائة في واردات السلع والخدمات بالقيمة الحقيقية، نتيجة لانخفاض الاستهلاك وركود الاستثمار في المنطقة ككل. وفي الوقت نفسه، ارتفعت صادرات السلع والخدمات بنسبة ٤,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية. ونظراً إلى أن الواردات الحقيقية في المنطقة قد تباطأت بوتيرة أسرع في عام ٢٠١٤، فقد حققت الصادرات الصافية إسهاماً أكبر بقليل في النمو مقارنة بالسنة الماضية.

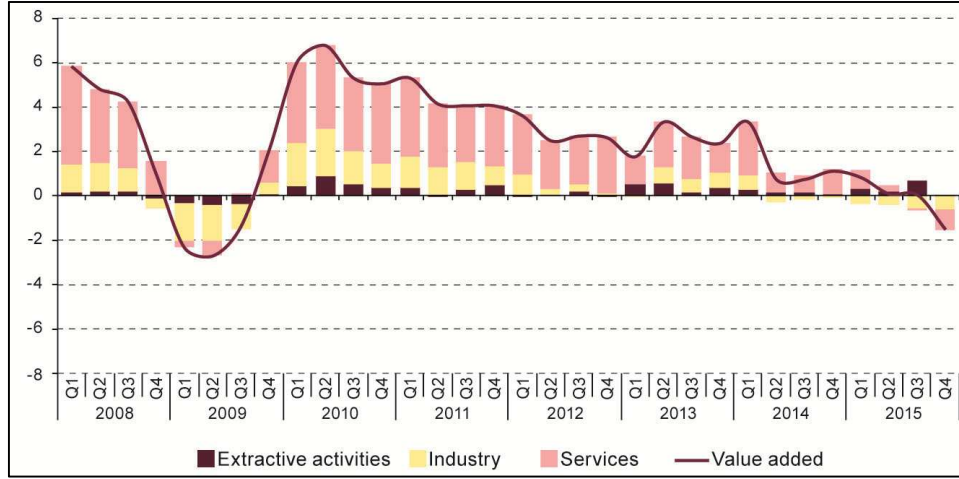
٣١ - وانعكس أداء الطلب المحلي في أمريكا اللاتينية في انخفاض معدل النشاط الاقتصادي بحسب القطاع. وتوخى للبساطة، فقد جمعت الأنشطة الإنتاجية المختلفة في ثلاثة قطاعات رئيسية. يشمل الأول، وهو القطاع الرئيسي، الزراعة والتعدين والأنشطة الاستخراجية. ويشمل القطاع الثاني أنشطة البناء والتصنيع وتوليد الكهرباء والغاز والمياه. ويشمل القطاع الثالث أنشطة خدمات.

٣٢ - ورغم أن جميع القطاعات قد تباطأت، فقد تراجع القطاع الثاني بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إضافة إلى انخفاض قدره ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وخلال الفترة نفسها، توسع القطاعان الأول والثالث بنسبة ٢,٩ في المائة و ٠,١ في المائة على التوالي. ونتيجة لذلك، فقد كان إسهام القطاع الثاني في نمو القيمة المضافة سالباً بما قدره ٠,٤٨ نقطة مئوية، واستأثر قطاع الصناعة التحويلية وحده بنسبة ٠,٤١ نقطة مئوية. ولم يعد القطاع الثالث هو المساهم الأكبر في النمو، حيث لم يُضف سوى ٠,٠٤ نقطة مئوية إلى نمو القيمة المضافة (انظر الشكل ٥)، في حين أن إسهام القطاع الأول قد ارتفع إلى ٠,٣٠ نقطة مئوية في عام ٢٠١٥.

الشكل ٥

أمريكا اللاتينية: تغير الناتج المحلي الإجمالي وإسهامه في نمو قطاعات النشاط الاقتصادي،
الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٥

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٥، نما الدخل القومي الإجمالي المتاح بأقل من معدلات الناتج المحلي الإجمالي للسنة الرابعة على التوالي في أمريكا اللاتينية^(٨). ويأخذ الانخفاض في معدلات التبادل التجاري للمنطقة وبطء نمو الإيرادات في عام ٢٠١٥ في الحسبان الفرق بين النمو في الدخل وفي الناتج.

٣٤ - ومرة أخرى، فقد كانت أوجه التباين بين المناطق دون الإقليمية كبيرة. وفي حين أن اقتصادات أمريكا الجنوبية - لا سيما البلدان المصدرة للطاقة - قد شهدت أكبر هبوط في معدلات التبادل التجاري، فقد كانت اقتصادات أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، هي الأكثر استفادة، باعتبارها مستوردة صافية للمواد الغذائية والوقود.

جيم - الأسعار المحلية

٣٥ - بلغ التضخم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقيسا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك مستويات واضحة الارتفاع في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة بما كانت عليه في نهاية

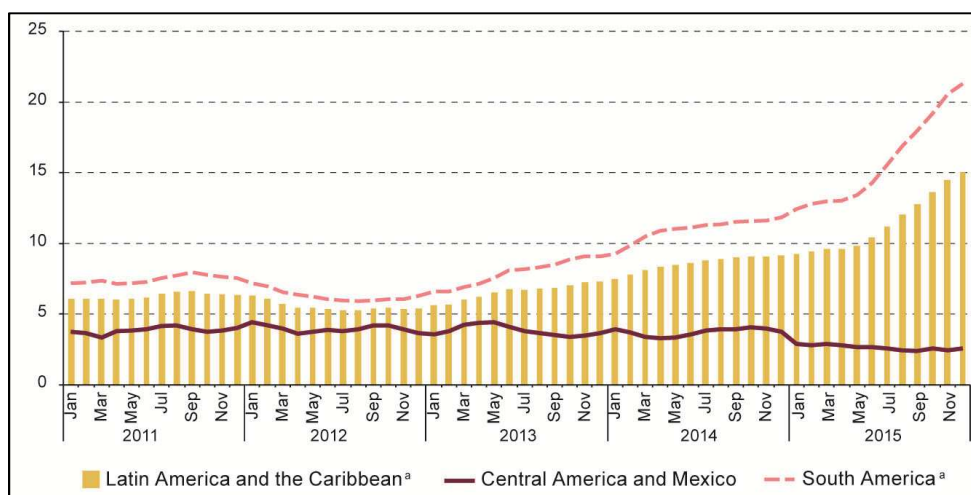
(٨) نتجت الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق عن معدلات التبادل التجاري، وصافي التحويلات الجارية، والمدفوعات الصافية إلى الخارج.

عام ٢٠١٤، حيث ارتفعت الأسعار التراكمية بنسبة ١٥,٠ في المائة في مقابل ٩,١ في المائة في السنة السابقة، ويعزى ذلك أساساً إلى تسارع التضخم في جمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر الشكل ٦).

الشكل ٦

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المتوسطات المرجحة): التغيرات خلال ١٢ شهراً بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) باستثناء جمهورية فنزويلا البوليفارية.

٣٦ - وهناك عدد من العوامل الكامنة وراء الفروق الحادة بين اقتصادات شمال المنطقة وجنوبها، ولكن الفرق الرئيسي كان بلا شك هو الآثار المجتمعة للتغيرات في أسعار الطاقة والأغذية ودينامية أسعار الصرف في المنطقة. وفي اقتصادات الشمال (باستثناء ترينيداد وتوباغو والمكسيك)، قد أدى انخفاض أسعار الطاقة إلى انخفاض في أسعار الوقود، التي أفضت، نظراً للاستقرار النسبي لعملة هذه الاقتصادات، إلى انخفاض تكاليف الطاقة وحالات ارتفاع أدنى في الأسعار.

٣٧ - وحالات انخفاض قيمة العملات في اقتصادات جنوب المنطقة، خاصة الاقتصادات التي لديها أسعار صرف أكثر مرونة (البرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا)، قد رجحت بها

بقدر كبير آثار انخفاض أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الطاقة، وأسفر ذلك عن تضخم، حيث انتقل تأثير هذه التحولات في أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية.

٣٨ - وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، تسببت عوامل من قبيل انخفاض الإمدادات من العملة المتاحة للواردات (خصوصاً في القطاع الخاص)، وزيادة ندرة كل من السلع النهائية ومدخلات الإنتاج، والتمويل النقدي لعمليات القطاع العام، بالاقتران مع انخفاض في أسعار الصرف تجاوز ٤٠٠ في المائة في سوق سعر الصرف الموازي للعملة الأجنبية، في ارتفاع التضخم بشدة. وانخفض في الأرجنتين، في الوقت نفسه، معدل التضخم في عام ٢٠١٥، رغم أنه ظل في مرتبة العشرات.

دال - العمالة والأجور

٣٩ - في حين أن الانخفاض الحاد غير المعتاد في معدل مشاركة القوة العاملة قد خفف تأثير سوق العمل على التباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠١٤، فبعد مرور عام عاد تكييف سوق العمل مع تراجع الاقتصاد الإقليمي إلى أنماطه التاريخية المعتادة تماماً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٩). وفي عام ٢٠١٥، أدى انخفاض مشاركة القوة العاملة، وزيادة عدد الأفراد الذين يسعون لتحقيق إيرادات في سوق العمل في ظل ركود الطلب على اليد العاملة، إلى زيادة كل من البطالة الصريحة ونقص العمالة الظرفي. كما تسبب ذلك في حدوث تدهور في تكوين العمالة، حيث تظهر نسبة كبيرة من العمالة في أنشطة منخفضة الإنتاجية، لا سيما العمل للحساب الخاص، مع إيجاد فرص قليلة جداً للعمالة بأجر. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط إنتاجية العمالة انخفاضاً حاداً. وفي بعض البلدان، أسفر ارتفاع التضخم أيضاً عن تآكل الأجور الحقيقية، مما خفض، مقترناً بضعف نمو العمالة وتدهور تركيبها، القدرة الشرائية للأسر المعيشية.

٤٠ - بيد أن أداء سوق العمل يتباين فيما بين بلدان المنطقة، حيث لم يتدهور بعد متوسط معدلات العمالة والبطالة للسنة كلها في معظم الحالات، في حين أن المتوسط المرجح الإقليمي يحدده بقدر كبير الاتجاه السالب لسوق العمل في البرازيل. ومع ذلك، فقد أصبح التراجع التدريجي في سوق العمل هو القاعدة على نحو متزايد مع تقدم السنة.

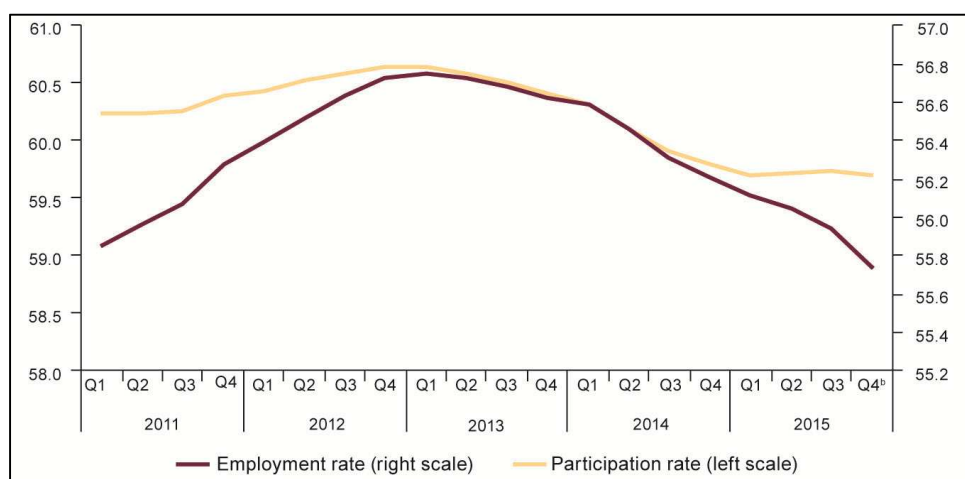
(٩) انظر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/منظمة العمل الدولية، "Labour productivity and distribution issues", *The Employment Situation in Latin America and the Caribbean* (مسائل إنتاجية العمالة وتوزيعها، حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، سانتياغو، أيار/مايو ٢٠١٢، حيث يتبين أن الكيفية التي تتكيف بها سوق العمل في سياق النمو المنخفض تحدث أساساً من خلال انخفاض مستويات العمالة في البلدان المتقدمة النمو، أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيحدث التكيف أساساً من خلال انخفاض متوسط الإنتاجية.

٤١ - وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٥، توقف انخفاض معدل المشاركة الإقليمية الذي كان قد بدأ في أوائل عام ٢٠١٣ (انظر الشكل ٧). ونتيجة لذلك، انخفض بنسبة أقل بكثير للسنة ككل مما كان عليه في عام ٢٠١٤، من ٦٠,١ في المائة إلى ٦٠,٠ في المائة لدى سكان المدن الذين هم في سن العمل بالمنطقة.

الشكل ٧

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المتوسط المرجح لـ ١٠ بلدان)^(أ): المشاركة في المناطق الحضرية ومعدلات العمالة، في سنوات متتابة، الربع الأول من عام ٢٠١١ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٥

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) البلدان المشمولة هي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وجامايكا، والبرازيل، وبيرو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك.

(ب) بيانات أولية.

٤٢ - وفي الوقت نفسه، أدى تراجع اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إضعاف الطلب على اليد العاملة؛ وانخفض معدل العمالة، الذي بدأ في الهبوط في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ من مستواه في الفترة نفسها من السنة السابقة، بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية من سنة إلى أخرى.

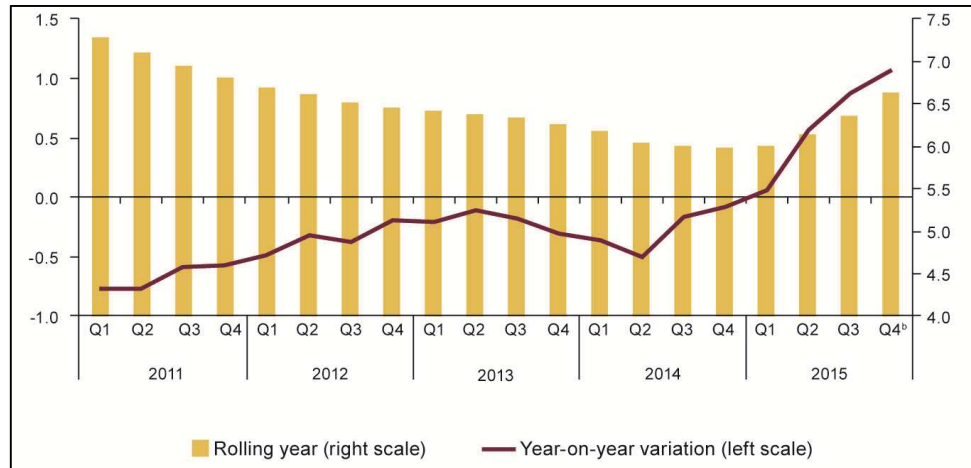
٤٣ - ونتيجة لذلك، بدأ معدل البطالة، الذي انخفض انخفاضاً حاداً منذ عام ٢٠١٠ عقب زيادته الحادة في عام ٢٠٠٩، في الصعود مرة أخرى في مجموعة البلدان العشرة

المدرجة في الشكل ٨ في الربع الأول من عام ٢٠١٥. وبلغ معدل البطالة، الذي يقاس بمتوسط متحرك خلال أربعة أرباع، ٦,١ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ و ٦,٤ في المائة في الربع الثالث (انظر الشكل ٨). وكمتوسط للسنة التقويمية، من المتوقع حدوث زيادة أخرى تصل إلى ٦,٥ في المائة، وتمثل ما يقدر بنحو ١,٢ مليون شخص إضافي عاطل عن العمل في المدن مما يدفع المجموع ليلبلغ ١٤,٤ مليون شخص.

الشكل ٨

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٠ بلدان)^(١): معدل البطالة في المناطق الحضرية، سنوات متتالية والتغير من سنة إلى أخرى، الربع الأول من عام ٢٠١١ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٥

(بالنسب المئوية والنقاط المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) البلدان المشمولة هي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وجامايكا، والبرازيل، وبيرو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك.

(ب) بيانات أولية.

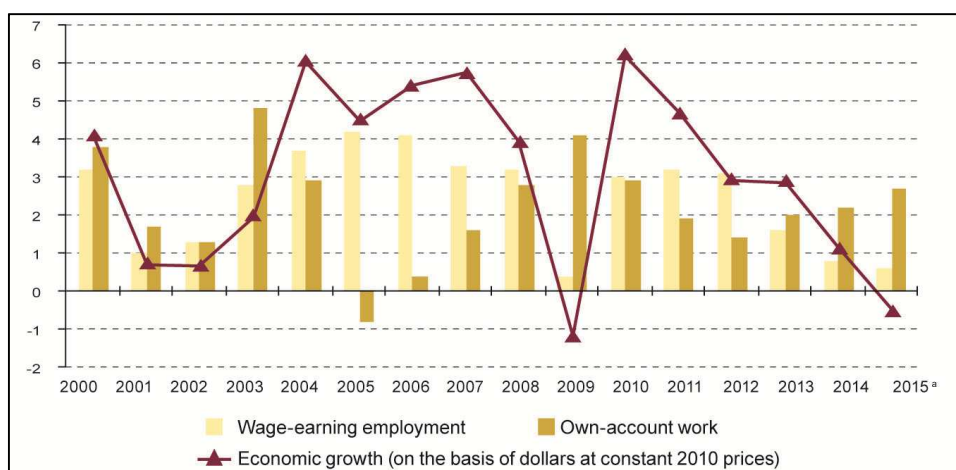
٤٤ - ونظراً إلى ضعف الطلب على العمالة، زاد العمل بأجر بنسبة لا تتجاوز ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ (مقارنة بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢)، مقيساً بالمتوسط المرجح للبلدان التي لديها معلومات متاحة، حيث تمثلت الزيادة الإجمالية في العمالة (١,٣ في المائة) أساساً في فئات العمل دون أجر. وقد تسارعت، على وجه الخصوص، وتيرة النمو في العمل للحساب الخاص، من ٢,٢ في المائة في

عام ٢٠١٤ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، بما يتسق مع سلوك فئة العمالة هذه المعاكس للدورات الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية (انظر الشكل ٩). وعلى وجه العموم، ولا سيما في سياق ضعف الطلب على اليد العاملة، فإن هذا النوع من العمل يعد أسوأ نوعية من العمل بأجر؛ وتشير هذه الديناميات المتناقضة، من ثم، إلى تدهور متوسط نوعية العمالة.

الشكل ٩

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، ٢٠١٥-٢٠٠٠

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) بيانات أولية.

٤٥ - ومثلما حدث في مناسبات أخرى، تتأثر الأرقام الإقليمية تأثراً كبيراً بأداء أكبر اقتصاد في المنطقة؛ وتتأثر المتوسطات المرجحة على الصعيد الإقليمي تأثراً كبيراً بالتدهور الحاد في أوضاع سوق العمل في البرازيل، حيث بلغ معدل العمالة في المناطق الحضرية ١,٤ نقطة مئوية، من سنة إلى أخرى، وارتفع معدل البطالة في المناطق الحضرية بمقدار ١,٤ نقطتين مئويتين. وهذا الأثر يقابله جزئياً أداء ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، أي المكسيك، حيث ارتفع معدل العمالة في المناطق الحضرية بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية، وتراجعت البطالة في المناطق الحضرية بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية في الفترة نفسها.

٤٦ - ورغم أن تدهور الأرقام الإقليمية يتأثر تأثيراً كبيراً بالبرازيل وأن مؤشرات سوق العمل تأخذ اتجاهها إيجابياً نسبياً في عدد من البلدان، فقد كان التدهور في حالة سوق العمل هو النمط السائد طوال السنة.

٤٧ - وقد عكست اتجاهات الأجور الحقيقية عموماً تدهور ظروف العمل والتباين القائم بين مختلف بلدان المنطقة. وفي أوساط البلدان القليلة التي ثمة معلومات متاحة عن التباينات في متوسط الأجور الحقيقية فيها، يُقدّر حدوث ارتفاع طفيف نسبته ١,٢ في المائة كمتوسط للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بزيادة السنة الماضية التي بلغت ما يقرب من ٢ في المائة. ويعكس تباطؤ نمو الأجور الحقيقية هذا في الغالب زيادات أصغر في متوسط الأجور الاسمية.

هاء - سياسات الاقتصاد الكلي

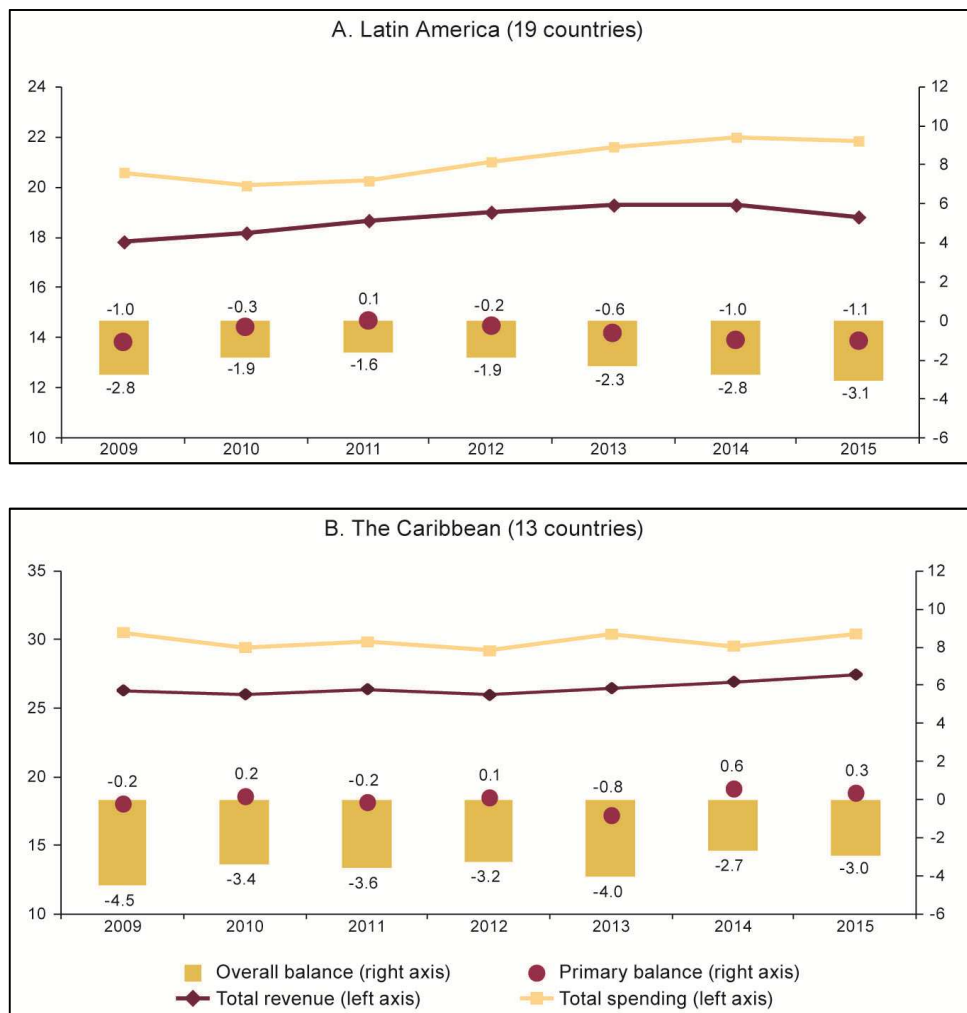
١ - السياسات المالية

٤٨ - على صعيد الحكومات المركزية، شهد متوسط الحصيلة المالية لعام ٢٠١٥ عجزاً أولياً قدره ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وعجزاً عاماً (بما في ذلك مدفوعات فوائد الدين العام) مقداره ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١٠). وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، تواجه جميع بلدان أمريكا اللاتينية حالات عجز مالي، رغم أن الإيرادات الضريبية ومستويات الإنفاق أعلى بكثير هذا العام، على نحو ما يبينه الشكل ١٠.

(١٠) لا تشمل الأرقام جميع العمليات الحكومية، وفي بعض البلدان يكون العجز أكبر من ذلك بكثير عندما تُضاف المؤسسات العامة والحكومات دون الوطنية.

الشكل ١٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات المالية للحكومات المركزية،
٢٠١٥-٢٠٠٩

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٤٩ - وحافظ الوضع المالي في ١٥ من أصل ١٩ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية على استقراره إلى حد ما أو تحسّن في عام ٢٠١٥. وفي عدد من بلدان المنطقة، قوبل الانخفاض الكبير في الإيرادات المالية الناجم عن انخفاض أسعار السلع الأساسية التصديرية بتسويات تناسبية في الإنفاق العام.

٥٠ - وتحسن الميزانان الماليان في إكوادور وهندوراس تحسنا كبيرا. وظل الوضع المالي في أوروغواي وباراغواي وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا على ما كان عليه في عام ٢٠١٤. وقد تدهور الميزان المالي بدرجة كبيرة، في المقابل، في البرازيل وبيرو وشيلي وهاييتي.

٥١ - وفي منطقة البحر الكاريبي، تدهور الميزان المالي المتوسط، إذ قدر بنحو -٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥، حيث وضع الميزان الأساسي عند نسبة ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحسنت ٨ من بلدان المنطقة الـ ١٣ أو شهدت تغيرا طفيفا خلال عام ٢٠١٥، مع تدهور الميزان المالي في خمسة منها فقط، من بينها بربادوس وترينيداد وتوباغو وسورينام.

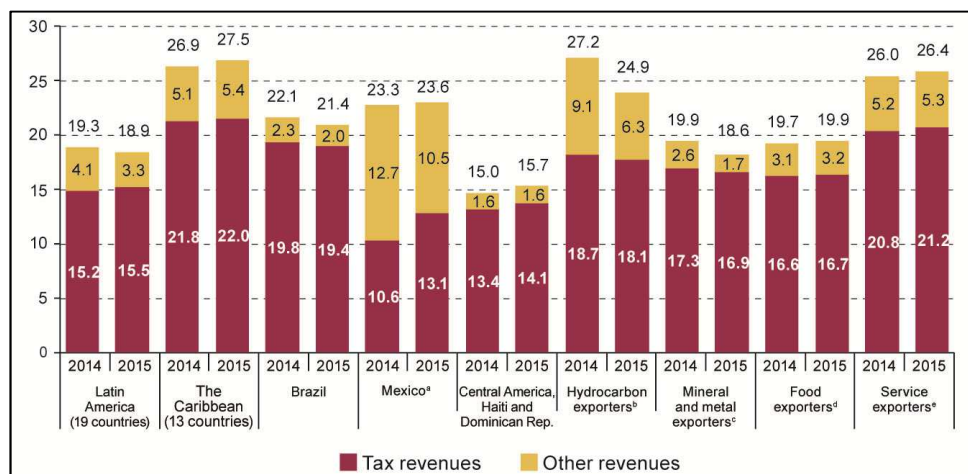
٥٢ - وينعكس تباين أداء الاقتصاد الكلي والتخصص الإنتاجي لبلدان المنطقة في طائفة من النتائج المالية. وفي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، على وجه الخصوص، استفادت المالية العامة من صدمة مالية مضاعفة هامة وإيجابية، مع نمو قوي نسبيا وانخفاض في نفقات النفط.

٥٣ - وتدهورت الإيرادات المالية في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ١١)، وذلك أساسا بسبب انخفاض في الإيرادات الآتية من الموارد الطبيعية غير المتجددة. ووجه انهيار أسعار النفط الخام على الصعيد الدولي ضربة للحسابات العامة للبلدان المنتجة في المنطقة. وانخفضت الإيرادات الإجمالية، وخصوصا الإيرادات غير الضريبية، بصورة حادة في المكسيك على وجه الخصوص (٢,٢ من النقاط المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) وسائر البلدان المصدرة للهيدروكربونات (٢,٨ من النقاط المئوية من الناتج المحلي الإجمالي). وانخفضت مرة أخرى الإيرادات غير الضريبية لمصدري المعادن والفلزات (بنسبة ١,٢ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في شيلي و ٠,٦ في بيرو)، مما يتسق مع الانخفاض المتواصل في أسعار السلع الأساسية التي حصلت عليها سلعهما ابتداء من عام ٢٠١١. وفي المقابل، ظلت الإيرادات الضريبية ثابتة نسبيا في بلدان أمريكا الوسطى وزادت في منطقة البحر الكاريبي. وكيّفت معظم البلدان التي عانت من صدمات خارجية سلبية مستويات إنفاقها لإبقاء الحسابات العامة تحت السيطرة والتصدي لانخفاض الإيرادات المالية، حيث تشير الميزانيات المعروضة إلى أن هذا الاتجاه سيستمر في عام ٢٠١٦.

الشكل ١١

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الإيرادات المالية والإيرادات الضريبية للحكومات المركزية بحسب المناطق الفرعية ومجموعات البلدان، ٢٠١٤-٢٠١٥

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية وميزانيات وتقديرات غير رسمية.

(أ) القطاع العام الاتحادي.

(ب) إكوادور، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكولومبيا.

(ج) بيرو وشيلي.

(د) الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي.

(هـ) أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وبنما، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا.

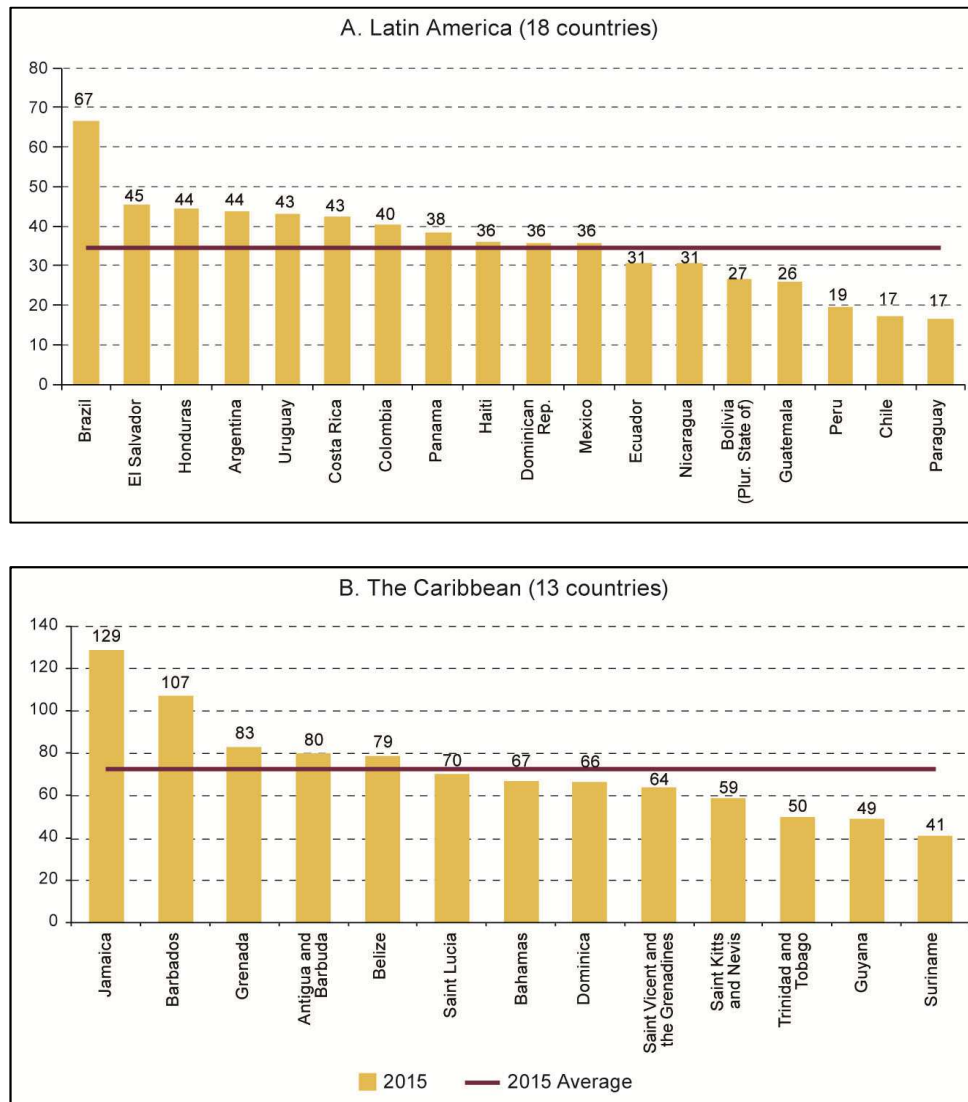
٥٤ - وفي المتوسط، فقد ظلت الديون العامة ثابتة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك أساسا إلى أن أسعار الفائدة منخفضة حاليا، رغم أن هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل يمكن أن تعكس اتجاهه زيادات في المستقبل. وقد زادت ديون أمريكا اللاتينية زيادة طفيفة إلى ما متوسطه ٣٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ١٢)، وهو مستوى لا يزال منخفضا نسبيا. ومع ذلك، فقد كان الاتجاه المتصاعد متفجرا في البرازيل، حيث زاد الدين العام بنسبة ٧,٦ نقاط مئوية على مدار السنة، ويضاف ذلك إلى تفاقم العجز المالي وارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية في سياق

الركود. كما ارتفع الدين العام في إكوادور (بنسبة ٣ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، والمكسيك (٣,٧ نقاط)، وهندوراس (٢,٢ من النقاط المئوية)، وإن كان بدرجة أقل بكثير وانطلاقاً من قاعدة أدنى.

الشكل ١٢

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إجمالي الدين العام للحكومات
المركزية، ٢٠١٥

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٥٥ - وترتد مستويات الديون على المتوسط إلى حد ما (بين ٣٦ في المائة و ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في بعض بلدان أمريكا الجنوبية (الأرجنتين، وأوروغواي، وكولومبيا)، وأمريكا الوسطى (بنما، والسلفادور، وكوستاريكا، وهاييتي، وهندوراس). وفي الطرف الآخر، تقل مستويات الديون في باراغواي وبيرو وشيلي عن ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

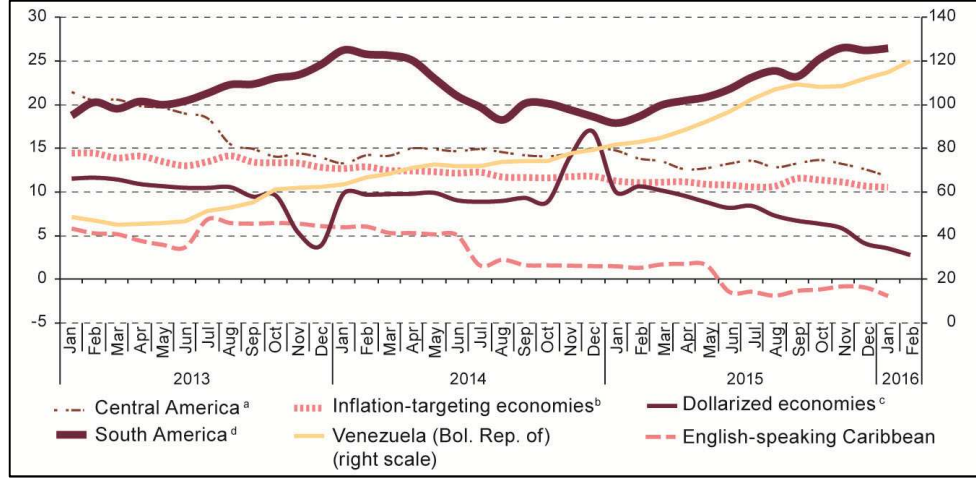
٥٦ - واتجهت ديون الحكومات المركزية في بلدان منطقة البحر الكاريبي عموماً نحو التصاعد خلال نصف العقد الماضي وتبلغ المتوسطات الآن ٧٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتحمل جامايكا أكبر دين عام بما قدره ١٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع الدين العام خلال عام ٢٠١٥ في سورينام (بنسبة ١٤,٢ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، وبربادوس (٦,٩ نقاط)، وبليز (٣,٢ نقاط)، وترينيداد وتوباغو (٢,٦ من النقاط)، ودومينيكا (١,٧ نقطة)، وجزر البهاما (نقطة واحدة). وانخفض في سانت لوسيا (نقطتان)، وغيانا (٣,١ نقاط)، وجامايكا (٤,٠ نقاط)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (٤,٧ نقاط)، وأنتيغوا وبربودا (٥,٦ نقاط)، وغرينادا (٥,٦ نقاط)، وسانت كيتس ونيفس (٥,٨ نقاط).

٢ - السياسات النقدية والمتعلقة بأسعار الصرف والسياسات التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي

٥٧ - منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، توجه السلطات النقدية في المنطقة جهودها صوب حفز الطلب المحلي الكلي، وخصوصاً الاستهلاك والاستثمار الخاصين. وقد تأكل الحيز السياساتي المتاح للمصارف المركزية، وتقلصت، من ثم، إجراءاتها، نتيجة للتغيرات في الظروف الدولية، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية وتزايد التقلبات في الأسواق المالية الدولية، إلى جانب اتجاهات الأسعار المحلية. ومن بين المتغيرات الحساسة للتحويلات في أدوات السياسات، فقد ظل متوسط معدلات الإقراض مستقراً إلى حد كبير، رغم التغيرات في أدوات السياسة النقدية.

٥٨ - وتباطأت وتيرة تقديم الائتمانات إلى القطاع الخاص في الاقتصادات المعتمدة لدولار الولايات المتحدة والاقتصادات التي تستهدف التضخم. وفي أمريكا الوسطى والبلدان الناطقة بالإنكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي، تباطأ قليلاً الإقراض في النصف الأول من السنة، ولكنه ارتفع مرة أخرى في الربع الثالث. وفي مقابل ذلك، زاد في عام ٢٠١٥ نمو الإقراض في اقتصادات أمريكا الجنوبية التي تستند سياساتها إلى مجاميع نقدية بعد تباطئه في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ (انظر الشكل ١٣).

الشكل ١٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: النمو السنوي في الإقراض المحلي للقطاع
الخاص، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦
(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

- (أ) بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهاييتي، وهندوراس.
(ب) البرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك.
(ج) إكوادور، وبنما، والسلفادور.
(د) الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٥٩ - ويبين تحليل تركيبة الائتمانات تباطؤاً شديداً في إقراض الصناعة، في حين أن إقراض المستهلكين هو الفئة الأسرع نمواً.

٦٠ - والانخفاض التدريجي لأسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي وتساعد التوقعات بقيام مجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة بزيادة أسعار الفائدة، مع الاقتران (بدرجة أقل) بتباطؤ تدريجي في اقتصادات المنطقة، قد أدت جميعها إلى انخفاض قيمة العملات في البلدان التي تحافظ على نظم أسعار صرف مرنة، في سياق يتسم بالتقلب، وبخاصة في الاقتصادات الأكثر تكاملاً مع الأسواق المالية الدولية. وانخفضت قيمة الريال البرازيلي بنسبة ٤٩,١ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، بينما انخفضت قيمة البيسو الكولومبي بنسبة ٣٣,٦ في المائة، والبيسو المكسيكي بنسبة ١٦,٧ في المائة، والبيسو الشيلي بنسبة ١٦,٩ في المائة، والسول الجديد البيروي بنسبة ١٤,٦ في المائة.

٦١ - وانخفاض قيمة العملات في البلدان المذكورة بلغ حداً من الاتساع أدى إلى انخفاض أسعار الصرف الفعلية، رغم أنها كثيراً ما كانت مصحوبة بزيادة في التضخم (ترتبط بالآثار المنتقلة والآثار الثانوية، وما إلى ذلك). ومن ثم، فقد شهدت كولومبيا والبرازيل والمكسيك، من سنة إلى أخرى، انخفاضاً في قيمة العملة بنسبة ٢٣,٨ في المائة، و ٢٧,١ في المائة، و ١٦,٧ في المائة، على التوالي.

٦٢ - وتسود حالة مختلفة في البلدان التي ليس لديها نظم أسعار صرف مرنة. وفي هذه الحالات، زاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بسبب مجموعات مختلفة من العوامل مثل زيادة التضخم، وشدة انخفاض قيمة العملات لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لهذه البلدان، وعدم مرونة أسعار الصرف. وقد حدث هذا في الأرجنتين وإكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

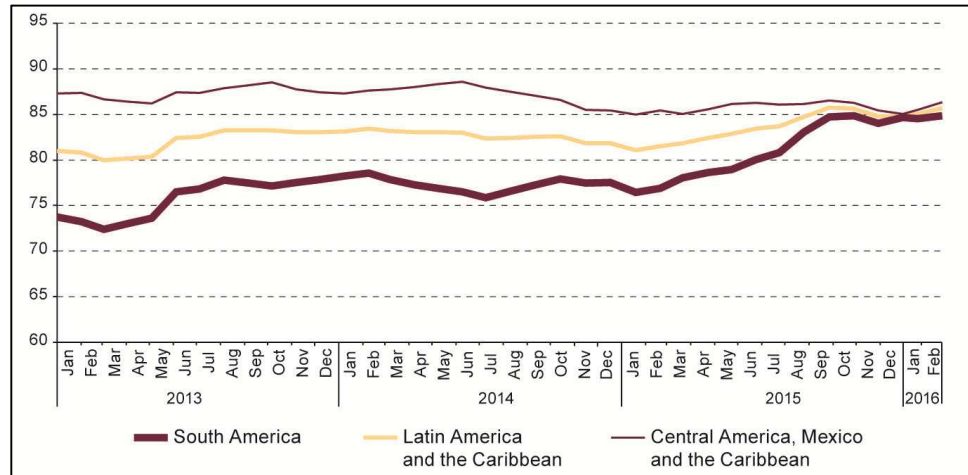
٦٣ - وفي أمريكا الوسطى، سجلت غواتيمالا زيادة في سعر العملة الفعلي بنسبة ٧,٤ في المائة، نتيجة لانخفاض القيمة الاسمية للكتزال بنسبة ٣,٤ في المائة، وبدرجة أقل لانخفاض قيمة عملات الشركاء التجاريين مثل المكسيك. وفي منطقة البحر الكاريبي، استمرت عملية الزيادة الفعلية في سعر العملة في ترينيداد وتوباغو، ويعزى ذلك أساساً إلى أسعار صرف اسمية تكاد تكون ثابتة مقترنة بمتوسط تضخم نسبته ٤,٦ في المائة خلال السنة، فضلاً عن انخفاض قيمة العملة في اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

٦٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي خارج منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٥، وقد أدى إلى هبوطه انخفاض فعلي في سعر العملة بنسبة ٤,٦ في المائة بالنسبة لأمريكا الجنوبية (انظر الشكل ١٤).

الشكل ١٤

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أسعار الصرف الحقيقية الفعلية الخارجية،
كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦

(المؤشر: ٢٠٠٥ = ١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٥، أظهرت الاحتياطات الدولية انخفاضا قدره ٥,٣ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو أكبر انكماش منذ بداية الدورة الكبرى لأسعار السلع الأساسية في عام ٢٠٠٣ (انظر الشكل ١٥). وقد انخفضت الاحتياطات في ٢٠ من اقتصادات المنطقة، وفي ١٣ منها تجاوز الانخفاض نسبة ٥ في المائة. وكانت الاقتصادات التي شهدت أكبر خسائر في الاحتياطات هي الأرجنتين (-١٨,٧ في المائة)، وإكوادور (-٣٦,٨ في المائة)، وسورينام (-٣٦,٣ في المائة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (-٢٥,٨ في المائة).

٦٦ - وفي المقابل، ارتفعت الاحتياطات في ١٠ من اقتصادات المنطقة، حيث تحققت أكبر المكاسب في كوستاريكا (٨,٦ في المائة)، وجامايكا (١٧,١ في المائة)، وسانت لوسيا (٢٨,٥ في المائة). والاقتصادات الخمسة التي لديها أكبر احتياطات في المنطقة شهدت جميعها خسائر في الاحتياطات، وكانت أكبر الخسائر في شيلي (-٤,٥ في المائة)، والمكسيك (-٩,٢ في المائة).

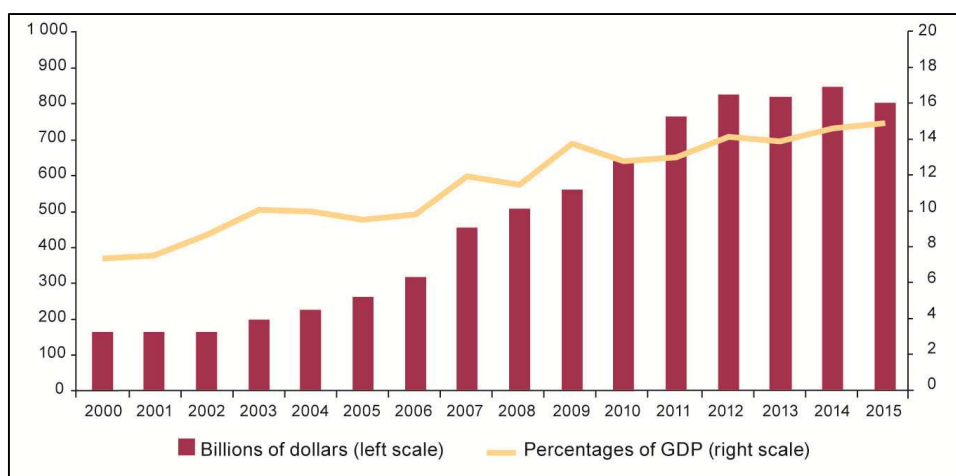
٦٧ - ورغم هذا الانخفاض، فقد زادت الاحتياطات مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، من ١٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ١٥).

ويعكس هذا الأداء على الصعيد الإقليمي تطورات في اقتصادات أمريكا الجنوبية (حيث ارتفعت الاحتياطيات بنسبة ٧,١ في المائة)، وخاصة البرازيل وكولومبيا، حيث زادت نسبة الاحتياطيات إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على ١٠ في المائة، مما عوض الانخفاض في بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية (-٦,٣ في المائة)، وفي أمريكا الوسطى والمكسيك (-٤,١ في المائة).

الشكل ١٥

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إجمالي الاحتياطيات الدولية، ٢٠١٥-٢٠٠٠

(ببلايين الدولارات وبالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٦٨ - وقام عدد من البلدان بإصلاحات في نظمها المالية لاستكمال السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، واعتماد تدابير تحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي بغية مواجهة المخاطر المنهجية المحتملة وتكثيف إدارة احتياطياتها الدولية مع الظروف الخارجية التي تزداد اتساما بعدم اليقين وارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي.

واو - الاتجاهات والتوقعات لعام ٢٠١٦

٦٩ - من شأن عدد من السيناريوهات والمخاطر المحتملة أن تنشأ في الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٦، وسوف تؤثر بلا شك على مسار النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومثلما سبق ذكره، فإن التوقعات للسنوات القليلة القادمة تشمل تدني النمو العالمي، يدعمه انتعاش بطيء ولكنه مطرد في الاقتصادات المتقدمة النمو. ومع

ذلك، لا تزال هناك مخاطر جسيمة، مما يمكن أن يعرض هذا المسار للخطر. وبغض النظر عن الصعوبات المستمرة التي تواجهها منطقة اليورو، فقد ظل انعدام اليقين متزايدا بشأن مستقبل أداء الصين والاقتصادات الناشئة بوجه عام. وفي حالة الصين، تشير السيناريوهات الأرجح إلى استمرار التباطؤ الاقتصادي، مع معدل نمو يبلغ نحو ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٦. والاتجاهات في الاقتصادات الناشئة تحجب توقعات الطلب الخارجي الإجمالي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٠ - وتضاف حالات عدم اليقين بشأن نمو الاقتصاد العالمي إلى ضعف النمو في التجارة - بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو أضعف أداء منذ أزمة الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ويتوقع أن يتوسع حجم التجارة العالمية بمعدلات تبلغ زهاء ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، لكنها تظل أدنى من معدلات النمو الاقتصادي.

٧١ - وفي خضم ركود النمو في الطلب العالمي الكلي والقيود في جانب العرض، فمن غير المحتمل أن تنتعش أسعار المواد الخام وستظل في قيم قريبة لما شهدته في نهاية عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، ستتخفف مرة أخرى شروط التبادل التجاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عموماً، وإن لم يكن ذلك بشكل حاد على غرار عام ٢٠١٥.

٧٢ - ومن المتوقع أن تزداد الظروف السائدة في الأسواق المالية شدة فيما يخص عام ٢٠١٥، عندما كانت الاقتصادات الناشئة متأثرة بالفعل بآثار انخفاض التدفقات المالية المتاحة في ضوء عدم اليقين والتقلبات التي سادت بدرجة أكبر أو أقل معظم السنة، إلى جانب انخفاض السيولة العالمية والارتفاع التدريجي في تكلفة جمع الأموال في الأسواق الدولية. وبالتالي، فمن غير المرجح أن تنتعش في عام ٢٠١٦ التدفقات المالية إلى الأسواق الناشئة، التي انخفضت من سنة إلى أخرى في عام ٢٠١٥. ويعكس اضطراب الأسواق المالية الدولية آثار "التطبيع" المحتمل للسياسات النقدية في الولايات المتحدة وارتفاع قيمة الدولار.

٧٣ - وعلى غرار السنوات السابقة، فإن الاتجاهات الاقتصادية العالمية تؤدي إلى تباين قوي فيما بين مختلف البلدان والمناطق دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتميل إلى تعميق حدة الاختلافات من حيث إنتاج الاقتصادات وتحيز التجارة لها. وستكون البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأولية وتعد الصين هي وجهة تصديرها الرئيسية أشد تضرراً من البلدان التي تصدر مصنوعات أو خدمات إلى اقتصادات أكثر تقدماً، وخصوصاً الولايات المتحدة.

٧٤ - وبالنسبة لمصدري السلع الأولية، سيسفر انخفاض الإيرادات من هذا المصدر عن تقييد أداء متغيرات من قبيل الدخل القومي المتاح للإنفاق (ويقيد، بالتالي،

الاستهلاك الخاص)، فضلا عن الإيرادات الضريبية (وبالتالي الحيز المتاح لوضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية)، ورصيد الحساب الجاري، وحركة أسعار الصرف. وإضافة إلى ذلك، ومع تراكم الضغوط التضخمية بسبب انتقال آثار أسعار الصرف، فقد تراجع استخدام سياسات نقدية معاكسة للدورات الاقتصادية في تلك البلدان.

٧٥ - وسيؤدي اجتماع تقييد السيولة في الأسواق المالية الخارجية وصدمات شروط التبادل التجاري إلى خفض التدفقات المالية الدولية إلى العديد من بلدان المنطقة، مع انخفاض التدفقات الواردة وزيادة التدفقات الخارجة. وسيؤدي ذلك بدوره إلى إطالة أمد تقلب أسعار الصرف وإجبار البلدان على زيادة الاستعانة بالاحتياطات الدولية لتمويل العجز في الحساب الجاري، مما سيزيد احتمال ألا تواجه المنطقة الآن بيئة تجارية سلبية فحسب، بل أيضا بيئة مالية أقل إيجابية بقدر كبير.

٧٦ - وقد تباطأ الطلب المحلي بشدة في عام ٢٠١٥، مثلما كان عليه الحال في عام ٢٠١٤، ولا سيما الاستهلاك والاستثمار الخاصين، ومن المرجح أن يتواصل ذلك في عام ٢٠١٦، مما ينطوي على مخاطر كبيرة فيما يتعلق بقدرات النمو في المستقبل.

٧٧ - ويثير حفز النمو الاقتصادي تحديات كبيرة في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، فضلا عن كسر دورة الاستثمار الانكماشية التي بدأت في عام ٢٠١٤، سيتعين على البلدان زيادة الإنتاجية، وهي أيضا متخلفة إلى حد كبير مقارنة بمناطق أخرى وبالبلدان المتقدمة النمو. ولم تتعرض القدرة على زيادة الإنتاجية للإعاقة بسبب انخفاض الاستثمار فحسب، ولكن أيضا بضعف قطاعات الصناعة والصناعة التحويلية في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. واقترن هذا الضعف بالتدهور المتزايد في أسواق العمل، التي تشهد تزايد العمالة في القطاعات غير الرسمية المنخفضة الإنتاجية. وفي ظل ركود النمو الاقتصادي، يجب أن تجد المنطقة سبلا للحفاظ على التقدم الاجتماعي الذي أحرز خلال السنوات الأخيرة.

٧٨ - وفي ظل انخفاض الإيرادات المالية، التي قابلها تعضيد الحسابات العامة، فيُصبح من الضروري بقدر أكبر وضع قواعد مالية لتحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي. ومثلما احتجت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من قبل، فمن الأهمية بمكان إنشاء نظم حماية للاستثمار معاكسة للدورات الاقتصادية لمواجهة تقلبات الاقتصاد الكلي في المنطقة. والنظم التي تستكمل السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية باتخاذ تدابير لحماية (وتحفيز) الاستثمار في أسفل الدورة يمكن أن تكون أكثر فعالية بكثير من القواعد المالية التي تستند حصرا على أهداف للإنفاق أو العجز عندما يتعلق الأمر بالتقليل إلى أدنى حد من تكاليف التكيف وتعزيز توقعات النمو المحتمل والاستقرار في المستقبل.

٧٩ - وإزاء خلفية خارجية معقدة ومعرضة للمخاطر، فمن المتوقع أن يظهر الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مزيداً من الانكماش بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، انطلاقاً من نمو سالب قدره ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الجدول ٢). بيد أنه، على غرار عام ٢٠١٥، يخفي متوسط توقعات النمو المرجحة أداء متفاوتاً بين البلدان والمناطق دون الإقليمية. ومن المتوقع أن تنمو أمريكا الوسطى، بما في ذلك بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإسبانية وهايتي، بنحو ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وستشهد أمريكا الجنوبية نمواً سالباً (-١,٩ في المائة)، مما يعكس أساساً حالات انكماش في البرازيل (-٣,٥ في المائة) وجمهورية فنزويلا البوليفارية (-٦,٩ في المائة). وأخيراً، ستسجل البلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية نمواً بنسبة ٠,٩ في المائة.

٨٠ - وفي هذا السياق، سيظل الطلب على اليد العاملة وإيجاد فرص عمل جيدة ضعيفاً. وسيؤدي ضعف إيجاد فرص العمل وما يترتب على ذلك من انخفاض جديد في معدل العمالة إلى زيادة معدل البطالة مرة أخرى. وستزيد العمالة المنخفضة الإنتاجية في العديد من البلدان، لأن العديد من الأسر المعيشية ستضطر إلى إيجاد دخل من عمل إضافي.

٨١ - وفي عدة بلدان، ستتضرر الأجيال الحقيقية - وبالتالي دخل الأسر المعيشية - بالمكاسب الصغيرة في الأجيال الاسمية في خضم ارتفاع البطالة، أو بالتضخم المرتفع نسبياً، كنتيجة متأخرة لانخفاض أسعار الصرف، على سبيل المثال. ولكن ذلك لن يحدث في جميع المناطق، ومن المتوقع أن يتواصل تحسن الأجيال الحقيقية في البلدان التي لديها معدل تضخم منخفض ونمو معتدل في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ٢

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠-٢٠١٦

(بالنسب المئوية، وبالولايات، وبالأشعار الثابتة لعام ٢٠١٠)

البلد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥ ^(أ)	٢٠١٦ ^(ب)
الأرجنتين	٩,٥	٨,٤	٠,٨	٢,٩	٠,٥	٢,١	-٠,٨
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٤,١	٥,٢	٥,١	٦,٨	٥,٥	٤,٨	٤,٥
البرازيل	٧,٦	٣,٩	١,٨	٢,٧	٠,١	-٣,٩	-٣,٥
شيلي	٥,٨	٥,٨	٥,٥	٤,٢	١,٩	٢,١	١,٦
كولومبيا	٤,٠	٦,٦	٤,٠	٤,٩	٤,٦	٣,١	٢,٩
كوستاريكا	٥,٠	٤,٥	٥,٢	٣,٤	٣,٥	٢,٨	٣,٥

البلد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥ ^(أ)	٢٠١٦ ^(ب)
كوبا	٢,٤	٢,٨	٣,٠	٢,٧	١,٣	٤,٠	٢,٠
الجمهورية الدومينيكية	٨,٣	٢,٨	٢,٦	٤,٨	٧,٣	٥,٥	٥,٥
إكوادور	٣,٥	٧,٩	٥,٦	٤,٦	٣,٧	٠,٤	٠,١-
السلفادور	١,٤	٢,٢	١,٩	١,٨	٢,٠	٢,٤	٢,٤
غواتيمالا	٢,٩	٤,٢	٣,٠	٣,٧	٤,٢	٣,٩	٣,٧
هايتي	٥,٥-	٥,٥	٢,٩	٤,٣	٢,٧	٢,٠	٢,٠
هندوراس	٣,٧	٣,٨	٤,١	٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٤
المكسيك	٥,٢	٣,٩	٤,٠	١,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٣
نيكاراغوا	٣,٢	٦,٢	٥,١	٤,٥	٤,٧	٤,٩	٤,٦
بنما	٥,٨	١١,٨	٩,٢	٦,٦	٦,١	٥,٩	٦,٢
باراغواي	١٣,١	٤,٣	١,٢-	١٤,٠	٤,٧	٣,٠	٢,٨
بيرو	٨,٣	٦,٣	٦,١	٥,٩	٢,٤	٣,٤	٣,٨
أوروغواي	٧,٨	٥,٢	٣,٣	٥,١	٣,٥	١,٠	٠,٥
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	١,٥-	٤,٢	٥,٦	١,٣	٤,٠-	٥,٦-	٦,٩-
المجموع الفرعي لأمريكا اللاتينية	٦,٣	٤,٧	٢,٩	٢,٩	١,٢	٠,٥-	٠,٦-
أنتيغوا وبربودا	٧,١-	١,٨-	٤,٠	٠,٣-	٤,٨	٣,٢	٢,١
جزر البهاما	١,٥	٠,٦	٢,٢	٠,٠	١,٠	١,٥	٢,٤
بربادوس	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٢	٠,٥	١,٨
بليز	٣,٣	٢,١	٣,٨	١,٥	٣,٤	١,٧	٢,٧
دومينيكا	٠,٧	٠,١-	١,٣-	٠,٦	٤,٠	٢,٧-	٣,٥
غرينادا	٠,٥-	٠,٨	١,٢-	٢,٤	٥,٧	٣,٤	١,٠-
غيانا	٤,٤	٥,٤	٤,٨	٥,٢	٣,٨	٢,٠	٣,٤
جامايكا	١,٥-	١,٧	٠,٦-	٠,٥	٠,٧	١,٠	١,٥
سانت كيتس ونيفس	٣,٢-	١,٧	١,٢-	٥,٨	٦,٩	٥,٢	٥,١
سانت لوسيا	١,٧-	٠,٧	١,١-	٠,١	٠,٥	١,٣	٢,٣
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣,٤-	٠,٤-	١,٤	١,٧	٠,٧	١,٠	١,٥
سورينام	٥,٢	٥,٣	٣,١	٢,٩	٣,٤	٢,٢	٠,٥
ترينيداد وتوباغو	٣,٣	٠,٣-	١,٣	٢,٣	١,٠-	٠,٢	١,٠-
المجموع الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي	١,٤	١,٠	١,٢	١,٥	٠,٧	١,٠	٠,٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦,٢	٤,٧	٢,٩	٢,٨	١,٢	٠,٥-	٠,٦-

البلد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥ ^(١)	٢٠١٦ ^(ب)
أمريكا الوسطى (٩ بلدان) ^(ج)	٤,١	٤,٤	٤,٠	٣,٨	٤,٠	٤,٤	٣,٩
أمريكا اللاتينية (١٩ بلدا) ^(د)	٦,٧	٥,٠	٢,٦	٣,٢	٠,٦	١,٧-	١,٩-

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) بيانات أولية.

(ب) توقعات.

(ج) تشمل بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهاييتي، وهندوراس.

(د) تشمل الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبيرو، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا.